

Distr.: General
16 February 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة
الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الخامسة
جنيف، 27-29 نيسان/أبريل 2022
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

موجز الرئيس لمداوات الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سرداً موجزاً للمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الثاني للفريق العامل. وقد عُقد الاجتماع في قصر الأمم بجنيف يومي 3 و4 أيار/مايو 2021، بمشاركة شخصية ومشاركة عن بعد، فكان رئيس الفريق وأعضاء أمانة الأونكتاد حاضرين في غرفة الاجتماع بينما شارك جميع المشاركين الآخرين عن بعد.

وقد ناقش الفريق العامل التقدم المحرز في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من جانب المنظمات الدولية؛ وبناء القدرات بالاستناد إلى دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، 2020؛ ومصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وبناءً على المناقشات، يقترح هذا الموجز المقدم من الرئيس مواضيع محتملة للاجتماعات القادمة للفريق العامل من أجل النظر والبت فيها من جانب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الخامسة، المقرر عقدها في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022.



الموجز المقدم من الرئيس

افتتاح الاجتماع

1- عُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الفريق العامل) يومي 3 و4 أيار/مايو 2021.

2- وفي الجلسة الافتتاحية، انتخب الفريق العامل نائب المدير ورئيس الشعبة الاقتصادية بالمكتب الإحصائي الاتحادي السويسري رئيساً له⁽¹⁾. وانتُخبت مديرة المكتب الإحصائي الوطني بالجمهورية الدومينيكية نائباً للرئيس - مقررًا⁽²⁾.

3- وأشار الرئيس إلى أن جدول أعمال الفريق العامل وثيق الصلة بالاجتماع القادم لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، الذي ستستضيفه سويسرا وسيُعقد في الفترة من 3 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021. واعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- 3- التقدّم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة
- 4- الخطوات القادمة في تنفيذ دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، 2020
- 5- استخدام مصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- 6- مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً
- 7- اعتماد موجز الرئيس.

4- واتفق الفريق العامل على إبلاغ نتائج الاجتماع إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، على هيئة موجز من إعداد الرئيس يوضع في صيغته النهائية بعد الاجتماع الثاني للفريق العامل.

5- وأكدت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، على أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أظهرت أهمية الحلول الرقمية في الحفاظ على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها أفادت أيضاً في إبراز الفجوات القائمة في مجال الجاهزية الرقمية. ولسد هذه الفجوات، تحتاج البلدان إلى إحصاءات محسنة عن الاقتصاد الرقمي من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة يمكن أن تساعد في جني مكاسب إنمائية من التحول الرقمي.

(1) السيد ليفيو لوغانو.

(2) السيدة ميوسوتيس ريفاس بينيا.

البند 3

التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة

6- استعرض الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي آخر ما أُحرز من تقدم في أعمال المنظمات الدولية بشأن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وقدمت أمانة الأونكتاد تفاصيل البيانات الجديدة المتعلقة بالتجارة الدولية والمستمدة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المقدّمة رقمياً؛ والتحليل الأخير الذي أجراه الأونكتاد عن تأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية؛ ومؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لعام 2020. وقد أضاف النمو الأخير للتجارة الإلكترونية اللثام عن التفاوتات الكبيرة المتبقية بين البلدان والمناطق والشركات في الاقتصاد الرقمي، إذ تهيمن البلدان المرتفعة الدخل على التجارة الإلكترونية.

7- وعرض أحد الخبراء بالتفصيل النسخة المحدثة من مجموعة أدوات التحول الرقمي الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فسأط الضوء على مؤشرات التجارة الإلكترونية، والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، والتقدم المحرز في التغطية القطرية. وأكد الخبير على ما جرى مؤخراً من رسم خريطة مؤشرات الاقتصاد الرقمي في سياق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8- وقدم خبير آخر تحديثات بشأن التفتيحات التي أدخلت في عام 2020 على دليل قياس إمكانية وصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهم لها الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤشرات التجارة الإلكترونية التي أُضيفت فيه مؤخراً. وشجع الخبير البلدان على استخدام هذا الدليل كمادة مرجعية في عملية إعداد وتصميم وتنفيذ استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9- وعرض أحد الخبراء بالتفصيل دليل قياس التجارة الرقمية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وصدر في عام 2020. وقد أعد الدليل فريق خبراء يتألف من أعضاء من منظمات دولية ووكالات إحصائية وطنية ومصارف مركزية. ويتضمن الدليل إطاراً مفاهيمياً لتعريف التجارة الرقمية وآلية لتقاسم الجهود الحالية بشأن قياس التجارة الرقمية، بما في ذلك نموذج لإعداد التقارير يحدد مصادر البيانات المختلفة. ويقدم الدليل أمثلة على كيفية قياس المعاملات انطلاقاً من منصات الوساطة الرقمية باستخدام البيانات الضخمة والاستقصاءات. وأخيراً، أشار الخبير إلى المساعدة التقنية المقدّمة من منظمة التجارة العالمية بشأن قياس التجارة الرقمية، ورداً على استفسارات المشاركين، قدم مزيداً من التفاصيل عن هذه المساعدة.

10- وناقش خبير آخر التطورات الأخيرة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستخدام مؤسسات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، التي أجراها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وطرحت الدراسة الاستقصائية الجارية لعام 2021 أسئلة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، فضلاً عن تأثيرات الجائحة. وستوسع الاستقصاءات المستقبلية في تغطية أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والروبوتات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والبيانات الضخمة. وأشار الخبير إلى أن الاستبيان النموذجي للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي يرد في دليل الأونكتاد المنقح.

11- وسلط أحد الخبراء الضوء على استخدام بيانات التجارة البريدية من جانب الاتحاد البريدي العالمي لقياس التجارة الإلكترونية للسلع التي يجري تسليمها مادياً. إذ استخدم الاتحاد البريدي العالمي

الإحصاءات البريدية التي جرى جمعها سنوياً من أكثر من 200 بلد وبيانات عالية التردد مستمدة من مبادلات المعلومات الإلكترونية بين مشغلي الخدمات البريدية بشأن الطرود البريدية. وأكد الخبير على أنه لا تزال توجد تحديات في تحقيق الاتساق في البيانات وتوسيع نطاق التغطية.

12- وساعدت المناقشة التي تلت ذلك في التأكيد على الفوائد التي يمكن أن يُسهم بها تحسين قياس الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، أشار أحد الخبراء إلى أن إندونيسيا، خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2022، ترغب في قياس المهارات الرقمية والمعرفة الأساسية الرقمية لتحديد استراتيجيات بشأن كيفية تحقيق أقصى زيادة في إمكانات هذه المهارات والمعرفة بالنسبة إلى البلدان. وسلط أحد الخبراء الضوء على التغطية القطرية المحدودة لكثير من إحصاءات الاقتصاد الرقمي وأكد على أن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات بسبب الافتقار إلى المهارات والقدرات والبنية التحتية للقياس.

البند 4

الخطوات القادمة في تنفيذ دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، 2020

13- قدمت الأمانة، في عرضها المقدم إلى الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشأن دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، 2020، خطياً مفصلة لاستخدام الدليل لبناء القدرات لدى الكيانات المكلفة بإنتاج إحصاءات رسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وكانت بعض المواضيع الجديدة المدرجة في الدليل هي: التجارة الإلكترونية، والتجارة في الخدمات المقدّمة رقمياً، واستخدام مصادر البيانات المبتكرة، مثل بيانات المعاملات والبيانات التجريبية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في الإصدار الأخير عدد أكبر من الأمثلة المتعلقة بالبلدان النامية بالمقارنة بالإصدار الأخير، ما يشهد على نجاح الدليل السابق والتدريب ذي الصلة⁽³⁾.

14- وأشارت الأمانة إلى أن الأونكتاد يقوم بإعداد دورات تدريبية بالاستناد إلى الدليل في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة، وهو ما يتضمن نسخة لتقديم الدورات وجهاً لوجه ونسخة للتعليم عن بعد. ووضع الدليل والمواد التدريبية أصلاً باللغة الإنكليزية وكان الهدف هو ترجمتها على الأقل إلى الفرنسية والإسبانية في أقرب وقت ممكن. وسيستخدم الدليل ليس فقط في الدورات التدريبية، ولكن أيضاً كمرجع منهجي لخدمات الأونكتاد الاستشارية وللجهات صاحبة المصلحة في إحصاءات الاقتصاد الرقمي. وعلى سبيل المثال، يمكن للدليل أن يساعد في دعم التنسيق في النظم الإحصائية الوطنية؛ وأن يُستخدم كأداة للتقييم الذاتي فيما يتعلق باكتمال البيانات ودقتها؛ أو أن يُستخدم كقائمة للتحقق في إدارة العمليات الإحصائية. ويكمل الدليل وثائق توجيهية ووثائق إيطارية للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وقدمت الأمانة المشورة إلى الفريق العامل بشأن المنهجية المستخدمة في إعداد مواد التدريب المقدّمة على الإنترنت في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة. وتشتمل بعض الفوائد الرئيسية للبرنامج على نظام إدارة للمحتوى مفتوح المصدر يُقلّل التكاليف إلى أدنى حد؛ وعلى خبرة طويلة الأمد في حلول التعلم المختلط المقدّمة بعدة لغات؛ وبناء الشبكات ومجتمعات الممارسين، ولا سيما بفضل تدريب المدربين. وستضاف الدورة التدريبية المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى الدورات التدريبية المتاحة المتعلقة بالتجارة

(3) الجمهور المخاطب بالدليل هو موظفو المكاتب الإحصائية الوطنية المكلفون بإنتاج إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجو إحصاءات نشاط الأعمال والإحصاءات التجارية والإحصاءات الصناعية وإحصاءات الخدمات، فضلاً عن منتجي البيانات العاملين في وكالات أخرى في النظم الإحصائية الوطنية ومستعملي البيانات.

الإلكترونية والإحصاءات بخصوص أفضل ممارسات التجارة الإلكترونية؛ وعلى الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية؛ والهوية الرقمية للتجارة والتنمية؛ والتجارة في الخدمات.

15- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الأمانة أن الأونكتاد يعتزم الاستفادة بأكثر قدر ممكن من الشراكات لنشر الدليل وترجمته ولتنفيذ أنشطة بناء القدرات ذات الصلة. وفي عام 2021، خطط الأونكتاد لإطلاق برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيكون ذلك هو إحدى أولى حالات استخدام الدليل في أنشطة التدريب. وكان الهدف من برنامج الاقتصاد الرقمي المذكور هو دعم تنمية الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع في منطقة المحيط الهادئ. وفي هذا السياق، دعت الأمانة المندوبين في الفريق العامل إلى الإعراب عن اهتمامهم بتلقي المساعدة التقنية لبناء القدرات في مجال إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

16- واستمع الفريق العامل إلى حديث المندوبين عن خبرة بلدانهم بعمل الأونكتاد في مجال بناء القدرات في كوستاريكا وكينيا. فقد تلقت كوستاريكا مساعدة تقنية من الأونكتاد بشأن قياس التجارة في الخدمات المقدمة رقمياً في عام 2017. وتمكّن المصرف المركزي من المضي قدماً بالمشروع ودمج جمع البيانات في عروضه الإحصائية السنوية، ولذلك كان هو أحد البلدان التي لديها أكثر عمليات جمع البيانات تقدماً في هذا القطاع، والتي تغطي الفترة 2017-2020. وعلى سبيل المثال، يمكن لكوستاريكا أن تحدد نصيب الخدمات المقدمة رقمياً عبر الحدود من جانب خبراء يسافرون إلى الخارج ويمكنها أيضاً أن تتبّع النصيب المتزايد للخدمات المقدمة رقمياً في الاقتصاد الوطني، وأن تحدد بتفصيل أكبر الخدمات المعنية، فضلاً عن تحديد أنواع المؤسسات التجارية، وعدد الوظائف التي يجري استحداثها وإسهام المؤسسات التجارية الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة. وجرى إدخال البيانات في عملية رسم السياسات الوطنية، ما ساعد على تقييم العائد على الاستثمار وتأثير السياسات الهادفة إلى تعزيز تنمية التجارة الإلكترونية وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. وفي سياق جائزة كوفيد-19، أضفت الخدمات المقدمة رقمياً المرونة المطلوبة بشدة على الاقتصاد الوطني، في وقت تأثرت فيه عائدات السياحة تأثراً كبيراً. وأشار المندوب إلى أن أحد الدروس المهمة من المنظور الوطني هو الحاجة إلى إنشاء تحالف استراتيجي وطني، يضم واضعي السياسات الاقتصادية والسياسات المتصلة بالتكنولوجيا، لكي يتمكنوا من الاستفادة من البيانات المولدة حديثاً؛ ولكي يمكن زيادة استقاء الفوائد من نشر البيانات على نطاق واسع لدى قطاع الأعمال والجمهور.

17- وقد ساعد الأونكتاد المكتب الوطني للإحصاء في كينيا، بالتعاون مع هيئة الاتصالات الكينية، في تنفيذ أول استقصاءات لمؤسسات الأعمال والقطاع العام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2016. وشمل ذلك تدريب منتجي البيانات الوطنيين على تصميم الاستبيانات وأخذ العينات وتحليل البيانات وكتابة التقارير، ما ساعد على بناء أساس منهجي سليم لإنتاج إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا. وشملت النتائج الإيجابية الأخرى لهذه العملية الاعتراف الدولي بصحة البيانات المنتجة وقابليتها للمقارنة، والقدرة على بناء المزيد من العمل بسهولة أكبر بالاستناد إلى الأساس المتين الذي جرى وضعه، مع الحفاظ على المرونة المتمثلة في القدرة على إضافة مؤشرات وطنية. وأشار المندوب إلى أنه لا تزال توجد حاجة إلى مزيد من الدعم التقني في المجالات التالية: قياس الجاهزية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، بشكل عام وعبر الحدود؛ وقياس جانب نشاط الأعمال من التجارة الإلكترونية؛ والتدريب على كيفية تحقيق أفضل دمج لمصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات.

18- وركزت المناقشة التي تلت ذلك على الاحتياجات إلى بناء القدرات والطلب عليها في مجال قياس الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك المدخلات التالية:

(أ) أعرب أحد المندوبين عن تقديره للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولأونكتاد لما حدث بالفعل من الاستفادة من المنهجية والتوجيهات الواردة في الدليل المنقح، وكذلك للمشورة المقدّمة بشأن الدراسة الاستقصائية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص مؤسسات الأعمال التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار المندوب إلى أنه سيلزم الحصول على مزيد من الدعم أثناء تنفيذ الدراسة الاستقصائية وفي إنتاج البيانات؛

(ب) أعرب مندوب آخر عن اهتمامه بقياس التجارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية وطلب دعم الأونكتاد في المضي قدماً بالجهود الوطنية في الجمهورية الدومينيكية. ورحب المندوب أيضاً بإمكانية المشاركة في مبادرات تدريب المدربين، فضلاً عن تقاسم الخبرات مع البلدان الأخرى، كما هو الحال في حلقات العمل الإقليمية؛

(ج) أعرب أحد الخبراء عن تقديره للدليل المنقح والمبادئ التوجيهية المنهجية، وسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من التدريب بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية؛

(د) سلط أحد المندوبين الضوء على أن الاتحاد الروسي قد استفاد في السابق من المساعدة التقنية المقدّمة من الأونكتاد في إعداد دراسة استقصائية عن الأعمال التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن الاتحاد الروسي قد تمكن من تجميع ونشر بيانات عن تأثير الرقمنة على الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح أن بيانات الاتحاد الروسي متاحة بالمجان على الموقع الشبكي للمكتب الإحصائي الوطني. وأشار المندوب إلى أن ترجمة الدليل المنقح إلى اللغة الروسية ستكون مرغوبة بوجه خاص؛

(هـ) أكد مندوب آخر على الحاجة إلى تحسين بيانات التجارة الرقمية في جميع أقل البلدان نمواً، حيث تكون القدرات ذات نطاق ضيق وموارد الميزانية محدودة. وحتى البلدان ذات المستويات المنخفضة من الجاهزية الرقمية تحتاج هي الأخرى إلى بيانات أساسية بغية صياغة سياسات من شأنها أن تساعد في تعزيز التجارة الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك لرصد التقدم المحرز في تقليص الفجوات الرقمية. وطلب المندوب تقديم المساعدة التقنية إلى بروندي في تنفيذ الدليل، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية تنسيق وطنية لضمان الحفاظ على فوائد التدريب والبناء عليها على نحو مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المندوب على ضرورة مراعاة الحدود التي تكتف الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً عند تقديم التدريب على الإنترنت؛

(و) شجعت الأمانة الوفود على الاستفادة من فرص بناء القدرات التي يتيحها الأونكتاد ودعت المهتمين إلى تقديم طلبات خطية إلى الأمانة، مع إبراز أكبر قدر ممكن من التفاصيل بشأن الأولويات والاحتياجات المحددة.

البند 5

استخدام مصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

19- ناقش الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي مسألة استخدام مصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ولتكملة مصادر البيانات التقليدية، مع إبراز المزايا والتحديات. وافتتحت الأمانة الجلسة بالإشارة إلى أنه، على الرغم من المقادير الكبيرة من البيانات التي يجري استحداثها تلقائياً في جميع أنحاء العالم عن طريق المعاملات الإلكترونية ومنصات الوساطة ومنصات وسائط الإعلام ومحركات البحث، يتسم قدر كبير من البيانات بالتردد ويصعب استغلاله للأغراض الإحصائية. وتتجاوز البيانات أيضاً الحدود وتقوم المنصات الرقمية

المهيمنة، وبصورة رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بتسخير البيانات المستمدة من المستعملين في البلدان النامية. وقد بدأ الآن فقط استكشاف طرق لفرز تدفقات البيانات ومحاولة التتقيب عنها للحصول على إحصاءات ذات مغزى.

20- ولاحظت الأمانة أن استخدام البيانات المعزولة محدود، ولذلك يحتاج الإحصائيون الوطنيون والمنظمات الدولية إلى إيجاد طرق ذكية لتجميع البيانات بطريقة منسقة، وخاصة البيانات المتصلة بالتجارة الدولية التي تعبر الحدود. ويدفع الاقتصاد الرقمي الأوساط الإحصائية وأوساط السياسات إلى النظر في نماذج إدارة جديدة للبيانات، وخاصة فيما يتعلق بمجموعات منفصلة من البيانات تُنق على أنها مفيدة للجميع، مثلاً للمساعدة في رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج إدارة البيانات إلى التمييز بين البيانات كسلعة والبيانات باعتبارها منفعة عامة وإلى ضمان جودة هذه البيانات وملاءمتها وقوتها، فضلاً عن الحفاظ على الثقة بين مَقَمِي البيانات ومنتجاتها ومستعمليها. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الإنتاج التقليدي للإحصاءات، المدعوم بالبيانات القائمة على الاستقصاءات، وإلى حد ما، البيانات الإدارية، يلزم التوسع فيه ليشمل مصادر البيانات الجديدة وتقنيات تجميع البيانات.

21- وفي هذا الصدد، عرض أحد الخبراء بالتفصيل أعمال لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية، التي أنشأت منصة عالمية للتعاون الدولي في تطوير الإحصاءات الرسمية باستخدام مصادر البيانات الجديدة والأساليب المبتكرة، بما في ذلك في سياق إطار رصد أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت لجنة الخبراء هذه فرق عمل بشأن قضايا محددة وتقوم بتطوير التدريب وإنشاء محاور إقليمية فعلية. وقرق العمل مفتوحة الباب أمام الأوساط الإحصائية الأوسع، وترحب شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات باهتمام البلدان النامية بوجه خاص. وتشمل المجالات التي تغطيتها فرق العمل بيانات الهواتف المحمولة، وبيانات الماسحات الضوئية، وتتقيب البيانات من الشبكة العالمية لمعرفة إحصاءات الأسعار، والوصول إلى بيانات القطاع الخاص العالمية، وتقنيات الحفاظ على الخصوصية، والتدريب، وبناء المهارات. وأشار الخبير إلى أن فريق العمل المعني ببيانات الهاتف المحمول، على سبيل المثال، قد أنتج دليلاً بشأن كيفية استخدام هذه البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية وإنشاء قاعدة بيانات شبكية. ويهدف العمل إلى قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الهدفين 9 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، نكر الخبير أن لجنة الخبراء ترغب في توسيع نطاق العملية للحصول على البيانات من القطاعات الاقتصادية الأخرى على الصعيد العالمي والتعمق في تفصيل البيانات المجمعة.

22- وسلط خبير آخر الضوء على مشروع البيانات الضخمة التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قياس الاقتصاد الرقمي، والذي يستخدم بيانات مستمدة من أكبر سوق على الإنترنت في المنطقة. وأشار الخبير إلى أن الاقتصاد الرقمي بوجه خاص يحتاج إلى قياس مبتكر، يتجاوز مؤشرات الوصول إلى الإنترنت، من أجل الحصول على معلومات مفيدة عن الأنشطة المضطلع بها على الإنترنت ورقمنة المؤسسات التجارية والتكنولوجيا المالية، وكذلك في مجالات أخرى. وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى جعل الحاجة إلى هذه المعلومات أكثر إلحاحاً، بما في ذلك كميّاس للمرونة الاقتصادية والتعافي. ويهدف المشروع إلى بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية عن طريق تمارين تجريبية للتتقيب عن البيانات على شبكة الإنترنت. وهذه التقنية، على الرغم من تعقيد تنفيذها، تتطوي على إمكانات كبيرة لإنتاج معلومات مفصلة وذات توقيت مناسب. وأسفر المشروع عن رؤى قيمة لم يكن من الممكن تحقيقها لولا ذلك بشأن نمو التجارة الإلكترونية نتيجة لتأثير الجائحة. ومع توافر المزيد من البيانات للتحليل، قد يكون من الممكن قياس نشاط العمل الحر المستقل الرقمي، مصنفاً حسب النوع الاجتماعي، أو ربط بيانات الشبكة العالمية بسجلات الأعمال القائمة. وأظهر المشروع أن التنوع غير المسبوق للبيانات المتاحة على نحو متزايد يمكن أن يكون مفيداً في فهم النماذج الاقتصادية الجديدة. وأخيراً، أشار الخبير

إلى أن البيانات الضخمة والإحصاءات التقليدية لها أغراض مختلفة ومتكاملة؛ وأنه لغرض تناول ابتكار البيانات يتعين على النظم والمؤسسات الإحصائية أن تتحلّى بالتكيف وأن تكتسب قدرات جديدة.

23- وعرض أحد المندوبين تجربة أجريت في البرازيل، التي شاركت في مشروع البيانات الضخمة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشأن قياس التجارة الإلكترونية عن طريق تحليل بيانات أسماء النطاقات، الأمر الذي تطلب تعاوناً من المنظمة الوطنية لأسماء النطاقات واستقصاء ما إذا كانت الشركات التي لديها موقع على شبكة الإنترنت (موقع شبكي) تعمل في التجارة الإلكترونية. وأكد المندوب على الصعوبات المنهجية للتعامل مع مصادر البيانات الجديدة. وليس من المستحيل معالجة تعقيد فرز البيانات الضخمة للأغراض الإحصائية ولكنه يشكل مع ذلك تحدياً. وأخيراً، أشار المندوب إلى أن البرازيل تتخذ خطوات ملموسة لتحسين كل تمرين إحصائي عن طريق العمل، مثلاً، على تقليل العبء الواقع على المجهيين، وربط قواعد البيانات والاستقصاءات التقليدية ودمج وسائل التواصل الاجتماعي في التجارة الإلكترونية.

24- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، اتفق الفريق العامل على أن الإنتاج التقليدي للإحصاءات يحتاج إلى إعادة تفكير لكي يمكن توسيعه بالاستعانة بمصادر بيانات جديدة. وفي بعض الحالات، قد يستلزم ذلك إصلاحات هيكلية للنظم الإحصائية الوطنية. وقد تشمل التحديات المطروحة في البلدان النامية تلك المتصلة بالتكاليف، سواء كانت تتعلق بالوصول إلى البيانات أو تتعلق بالبنية التحتية المادية مثل الخوادم؛ وقضايا سيادة البيانات والخصوصية؛ وتوافر المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، فاستخدام البيانات الضخمة ينبغي ألا يتجاهل الركائز الأساسية لنظام إحصائي سليم.

25- وقدم أحد الخبراء مثلاً على كيفية الوصول إلى البيانات التي في حوزة القطاع الخاص، أي الاتفاق الثنائي بشأن تبادل البيانات بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وأربع شركات دولية كبيرة في قطاع السياحة، فيما يتعلق بالبيانات المستمدة من منصات الإنترنت بشأن ترتيبات الإقامة القصيرة الأجل. ونظراً إلى أن هذه الشركات تعمل في جميع أنحاء العالم، فمن الأكثر فعالية أن يتولى المكتب الإحصائي زمام القيادة بدلاً من أن تتعامل المكاتب الإحصائية الوطنية مع المنصات بشكل فردي.

26- وساعدت المناقشات على بيان أن بناء القدرات المهنية المستمر هو أمر محوري حتى يتمكن الإحصائيون الوطنيون من الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة. وقد تحتاج البلدان النامية إلى تلقي المزيد من الدعم من المنظمات الدولية والزملاء في المجتمع الإحصائي الأوسع نطاقاً. ويتسم التعاون المؤسسي والشراكات بأهمية بالغة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية، كما يتضح من المعلومات المتعلقة بمشاريع البيانات الضخمة التي جرى تقاسمها مع الفريق العامل.

27- وأخيراً، أشار المشاركون إلى أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد مارست ضغوطاً على المكاتب الإحصائية الوطنية لإنتاج المزيد من البيانات العالية الجودة والمناسبة للتوقيت والموثوقة والمصنفة عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ولم يقتصر الأمر على أن ابتكار البيانات قد أتاح رؤى جديدة ربما كان سيجرى إغفالها في النهج التقليدية، بل إنه بدأ أيضاً أنه لا مفر منه. فاستخدام البيانات الضخمة سيؤدي دوراً مركزياً في تحقيق تحوّل في إنتاج الإحصاءات عن طريق إتاحة المدخلات ذات الصلة وعن طريق اقتضاء إعادة التفكير في إدارة البيانات. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم في بناء قدرات نظمها الإحصائية الوطنية على استغلال مصادر البيانات البديلة، عن طريق اتباع منهجية أو برمجيات ما، ولإقامة الثقة بين مقدّمي البيانات ومنتجها، وكذلك لترجمة البيانات إلى مؤشرات قوية تكون ذات قيمة عامة.

البند 6

مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً

28- ناقش الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفقاً لاختصاصاته، المواضيع المحتملة التي يمكن بحثها في الاجتماعات المستقبلية والتي سُنقترح على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لكي ينظر فيها في دورته الخامسة. وسيبت فريق الخبراء الحكومي الدولي في بنود جدول الأعمال المؤقت التي سُنقاش في الاجتماع الثالث للفريق العامل.

29- وأكّد المشاركون على أهمية زيادة تقاسم الخبرات والمعلومات بشأن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الاجتماعات المستقبلية واقترحوا أن يصبح البند 3 من جدول الأعمال بشأن "التقدّم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة" بنداً دائماً في جدول أعمال الفريق العامل. وينبغي أن تحافظ الاجتماعات المستقبلية أيضاً على الممارسة المتمثلة في تقاسم الخبرات القطرية في مجال استخدام تقنيات جديدة لقياس الاقتصاد الرقمي، وكذلك في اعتماد بروتوكولات لتجميع البيانات ومعالجتها ونشرها. وعلى سبيل المثال، عرض أحد المندوبين تقاسم خبرة الجمهورية الدومينيكية في قياس الأنشطة الرقمية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق استقراء عينات من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وأشار المشاركون إلى أن الخبرات المتعلقة بقياس تأثير الاقتصاد الرقمي على قطاعات اقتصادية محددة، مثل قطاعي العقارات والتأمين، ستكون موضع ترحيب أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، سيُقابل بالتقدير تلقّي التفاصيل المتعلقة بخبرات المنظمات الحكومية الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية في إنشاء آليات للتمكن من نقل البيانات من مقدّمي التكنولوجيا مثل مشغلي الهواتف المحمولة ومنصات الوساطة الرقمية، مثلاً فيما يتعلق باتفاقات نقل البيانات ومذكرات التفاهم واتفاقات عدم الإفصاح. وأخيراً، ذكر المشاركون أن تلقّي المزيد من الأمثلة على التتقيب عن البيانات على الشبكة العالمية كطريقة تكميلية لجمع البيانات سيكون موضع ترحيب.

30- وأشار بعض المندوبين إلى الحاجة إلى تحسين قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، لإيجاد فهم أفضل لكيفية مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي؛ والحاجة إلى سياسات الدعم، مثلاً للنهوض بزيادة الأعمال من جانب المرأة في التجارة الإلكترونية. وهذه الإحصاءات مهمة أيضاً في سياق رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

31- واستناداً إلى مناقشات الفريق العامل، اقترحت الأمانة إجراء مزيد من النقاش بشأن تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية، توكيلاً للوضوح في إنتاج البيانات الوطنية وكذلك بغية تحسين القابلية للمقارنة دولياً.

32- وبالإضافة إلى المقترحات الموضوعية، أكّد أحد المندوبين على ضرورة وأهمية توافر موارد معرفية، مثل الأدلة التوجيهية ومجموعات الأدوات، بمزيد من اللغات الرسمية؛ وبذلك يمكن للدول الأعضاء أن تفهم محتوى المواد فهماً أفضل وأن تحسّن نتائج أنشطة بناء القدرات. وذكرت الأمانة أنها ستبذل قصارى جهدها لترجمة الوثائق إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، رهناً بتوافر الموارد، وشجّعت الأمانة المنظمات الدولية الأخرى على ترجمة أدلتها أو مبادئها التوجيهية أيضاً كلما أمكن ذلك. وفي الوقت نفسه، طلبت الأمانة إلى المندوبين تفهّم حقيقة أنه لن يكون من الممكن ترجمة العروض المقدمة من المشاركين في النقاش أثناء اجتماع الفريق العامل.

33- واقترح مندوب آخر أن تجد الأمانة طُرقاً لضمان الاستمرارية في تمثيل الخبراء الذين حضروا اجتماعات الفريق العامل بالتعاون مع البعثات الدائمة في جنيف. وأشارت الأمانة إلى أن المندوبين يمكنهم أيضاً نشر الكلمة عن طريق النظم الإحصائية الوطنية، بغية تنسيق ودعم التمثيل في الفريق العامل.

البند 7

اعتماد موجز الرئيس

34- وافق الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على أن يصدر بعد انتهاء الاجتماع ملخص للرئيس يعكس القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع. وأذن الفريق العامل للرئيس ونائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للموجز الذي سيقدم إلى الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

خاتمة

35- خلص الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى أنه لقياس الاقتصاد الرقمي الأخذ في التطور، تحتاج البلدان إلى بناء القدرات بشكل مستمر؛ وإلى أن علم البيانات وثيق الصلة على نحو متزايد بالإنتاج الإحصائي الهادف؛ وأن البلدان النامية تحتاج إلى دعم من شركاء التنمية، وكذلك من المنظمات الإقليمية والدولية، بغية الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك عن طريق تيسير الوصول إلى بيانات القطاع الخاص وتقديم التوجيه بشأنها.

36- واستناداً إلى المناقشات التي دارت في الاجتماع الثاني للفريق العامل، لاحظ الفريق أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي قد يرغب في النظر فيما يلي:

(أ) تشجيع الشركاء في التنمية على توفير التمويل من أجل تقديم التدريب، وترجمة موارد المعرفة، وتوفير أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية الأخرى على أساس دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، 2020؛

(ب) أن يطلب من الفريق العامل تناول المواضيع الأربعة التالية في اجتماعه القادم:

'1' التقدّم المحرز في الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة؛

'2' تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية؛

'3' آليات لتنفيذ تقنيات التتقيب عن البيانات على الشبكة العالمية وتيسير نقل البيانات بين الموردين والمنتجين بغية إنتاج إحصاءات رسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

'4' قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

قائمة الحضور في الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- حضر الاجتماع مشاركون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السنغال
أذربيجان	سويسرا
إسبانيا	سري لانكا
أفغانستان	عمان
ألبانيا	غامبيا
الإمارات العربية المتحدة	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
إندونيسيا	فييت نام
أوروغواي	كمبوديا
البرازيل	كندا
البرتغال	كوستاريكا
بلجيكا	الكونغو
بنغلاديش	كينيا
بوروندي	لبنان
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	ليتوانيا
بيرو	ليسوتو
تركيا	مصر
تشيكيا	المغرب
تونس	المكسيك
جامايكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الجمهورية الدومينيكية	منغوليا
جمهورية مولدوفا	موريشيوس
جنوب أفريقيا	نيبال
جيبوتي	النيجر
دولة فلسطين	نيكاراغوا
زامبيا	الهند
زيمبابوي	هولندا

2- وحضر الاجتماع مشاركون من المنظمات الحكومية الدولية التالية ومن الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي

الاتحاد الدولي للاتصالات

رابطة تكامل أمريكا اللاتينية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

الاتحاد البريدي العالمي

منظمة التجارة العالمية

3- وحضر الاجتماع مشاركون من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية التالية:

اتئلاف التجارة الإلكترونية التابع للرابطة البنغلاديشية لخدمات البرمجيات والمعلومات

"ديفاستات"، شركة الخدمات الاستشارية الإحصائية، إسبانيا

رابطة غلوبال إكسبريس

مجموعة كاديري الكاميرونية للمبادرة المشتركة

مؤسسة ICT Data (بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

مدرسة نوقا لدراسة الأعمال والاقتصاد، البرتغال

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

جامعة وتووترزاند بجنوب أفريقيا

شركة وسائط الويب العمودية

منظمة القرية السويسرية

شركة WHD للأعمال الاستشارية المتميزة

مؤسسة الشبكة العنكبوتية العالمية

قائمة الموارد المتقاسمة والمعتمدة كمراجع في الاجتماع الثاني للفريق العامل

Brazil, Regional Centre for Studies on the Development of the Information Society, ICT enterprise surveys, available at <https://www.cetic.br/en/pesquisa/empresas/publicacoes/>.

Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, *Tracking the Digital Footprint in Latin America and the Caribbean: Lessons Learned from Using Big Data to Assess the Digital Economy* (United Nations publication, Santiago), available at <https://www.cepal.org/en/publications/45484-tracking-digital-footprint-latin-america-and-caribbean-lessons-learned-using-big>.

International Telecommunication Union, 2020, *Manual for Measuring ICT Access and Use by Households and Individuals* (Geneva), available at <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/manual.aspx>.

Organisation for Economic Co-operation and Development, Going digital toolkit, available at <https://goingdigital.oecd.org/>. Partner countries interested in joining the toolkit may contact goingdigital@oecd.org.

Organisation for Economic Co-operation and Development, World Trade Organization and International Monetary Fund, 2020, Handbook on measuring digital trade, available at <https://www.oecd.org/sdd/its/Handbook-on-Measuring-Digital-Trade.htm>.

UNCTAD, 2020, COVID-19 and e-commerce: Findings from a survey of online consumers in nine countries, available at https://unctad.org/system/files/officialdocument/dtlstictinf2020d1_en.pdf.

UNCTAD, 2021a, The UNCTAD B2C[business-to-commerce] e-commerce index 2020: Spotlight on Latin America and the Caribbean, Technical Notes on ICT for Development No. 17, available at https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d17_en.pdf.

UNCTAD, 2021b, Estimates of global e-commerce 2019 and preliminary assessment of COVID-19 impact on online retail 2020, Technical Notes on ICT for Development No. 18, available at https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d18_en.pdf.

UNCTAD, 2021c, *Manual for the Production of Statistics on the Digital Economy 2020*, revised edition (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.15, Geneva), available at <https://unctad.org/webflyer/manual-production-statistics-digital-economy-2020>.

UNCTAD, eTrade for all, Country profiles, available at <https://etradeforall.org/country-profiles/>.

UNCTAD, Train for Trade, Project on e-commerce in South-East Asia, available at <https://tft.unctad.org/projects/trainfortrade-project-in-south-east-asia/>.

UNCTAD, Train for Trade, Registration for current courses, available at <https://tft-reg.unctad.org/>.

UNCTAD, Train for Trade, Trade statistics, available at <https://tft.unctad.org/projects/trade-statistics/>

United Nations Global Platform, Data for the world, available at <https://unstats.un.org/bigdata/un-global-platform.cshhtml>. Further information on online courses of the Committee of Experts on Big Data and Data Science for Official Statistics under development (on mobile telephone data; and on scanners and web scraping) can be found under the “Training, competencies and capacity development” page under “Task teams”. National statistical offices interested in joining the task teams may contact BigData@un.org.

United Nations Global Platform, Free online courses on privacy preserving techniques, available at <http://courses.openmined.org>.

Universal Postal Union, Monthly postal trade dashboard, available at <https://marketplace.officialstatistics.org/upu-monthly-postal-trade>.

Universal Postal Union, Postal statistics, available at <https://www.upu.int/en/Universal-Postal-Union/Activities/Research-Publications/Postal-Statistics>.

World Trade Organization, Technical assistance on measuring digital trade, available at <https://tamis.wto.org/form/activity-request/create>.
